

Distr.: General  
14 February 2011  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والستون  
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال  
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة  
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة  
عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

## مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى فرع شؤون الجمعية العامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة ويشرفها أن تبلغه بأن حكومة شيلي قدمت ترشيحها لإعادة انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ في الانتخابات المزمع إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١١ في نيويورك.

وفي هذا الصدد، تتشرف البعثة الدائمة بأن تحيل طيه مذكرة تتضمن التعهدات والالتزامات الطوعية لشيلي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لشيلي

[الأصل: الإسبانية، الإنكليزية، الفرنسية]

### ترشح شيلي لعضوية مجلس حقوق الإنسان

تقدم شيلي ترشيحها من أجل تعزيز مساهمتها في منظومة حقوق الإنسان العالمية، وتقاسم خبرتها، والإسهام في تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان.

### الوفاء بالالتزامات

وجهت شيلي في عام ٢٠٠٩، لدى تقديم استعراضها الدوري الشامل دعوة دائمة إلى آليات مجلس حقوق الإنسان كدليل على انتهاجها سياسة منفتحة وشفافة. وعلى الصعيد الوطني، أنشئ المعهد الوطني لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وفقا لمبادئ باريس، وهو الآن يؤدي مهامه.

### محور نشاطنا في مجال حقوق الإنسان

لا يقتصر التزامنا الدولي بتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها على شتى المحافل الدولية التي تشارك فيها شيلي، ولكنه ينعكس أيضا في العديد من الإجراءات والسياسات التي تعتمدها شيلي في سياق تنفيذها لصوصك النظام الدولي من أجل مساعدة الفئات الضعيفة والمهمشة، ولا سيما الأطفال والنساء والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون. وقد أدت هذه الإجراءات إلى النهوض بالمؤسسات العامة في هذا القطاع، مما يكفل حماية أفضل لحقوق مواطنينا وتحسين أحوال معيشة الشيليين. وقادنا هذا الاقتناع إلى أن نصبح طرفا في المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان.

### إنجازات شيلي الرئيسية داخل المجلس، ٢٠٠٨-٢٠١١

في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، انتخبت شيلي نائبا لرئيس المجلس لعام واحد بوصفها ممثلة لمجموعتها الإقليمية.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قدمت شيلي تقريرها الدوري الشامل الذي تضمن إسهامات من مختلف المنظمات غير الحكومية الشيلية. وقد ركز هذا التقرير على ثلاثة مجالات رئيسية هي: استكمال عملية انتقالنا الديمقراطي؛ والتماس الحقيقة والعدالة وجبر الضرر في ما يتعلق

بانتهكات حقوق الإنسان في الماضي؛ ووضع الأسس لإقامة اقتصاد سوقي اجتماعي أكثر إنصافاً يتسم بتركيز شديد على المسائل الاجتماعية.

## حقوق المرأة

تكسني حقوق المرأة أهمية خاصة في سياستنا الخارجية وتضطلع شيلي بدور فعال في تعزيز حقوق الإنسان للمرأة. وقد شاركنا طوال ما ينوف عن عقد في تقديم قرار لجنة حقوق الإنسان المعنون إدماج حقوق الإنسان للمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وعند تقديمه في عام ٢٠٠٧، اعتمد بتوافق الآراء وبرعاية أكثر من ٧٠ بلداً من جميع المناطق.

وقد عمم هذا القرار مراعاة المنظور الجنساني على نطاق الأمم المتحدة وخاصة في مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وفي سياق ذلك القرار، قمنا مؤخراً بتنظيم مجموعة من حلقات النقاش في موضوع حقوق المرأة، بما في ذلك:

- حلقة النقاش المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل المقررين الخاصين (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)
  - حلقة النقاش المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستعراض الدوري الشامل (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)
  - حلقة النقاش المتعلقة بتمكين المرأة من خلال التعليم التي نظمتها شيلي بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الدورة الرابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (٢٠١٠)
  - حلقة النقاش المتعلقة بإدماج المنظور الجنساني في أعمال المجلس: الدروس المستفادة وأوجه القصور والتحديات المستقبلية التي نظمتها شيلي بالاشتراك مع مكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة خلال الدورة الخامسة عشرة للمجلس (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)؛ وشملت مساهمتنا استعراضنا التحديات الماثلة والتقدم المحرز في ما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في النظام المتعدد الأطراف وتحديدًا في هيئات حقوق الإنسان.
- ويسرت شيلي بالاشتراك مع إستونيا اعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنون "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة" الذي أكد على الاعتراف بما للنساء والفتيات من مساواة في الكرامة وبتمتعهن الكامل بحقوقهن.

ومنذ انتخاب شيلي في عام ٢٠٠٧ حتى اليوم، كانت أحد خمسة أعضاء في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التي تشكل الآن جزءاً من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتمثل شيلي في هذه اللجنة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تلاقي نجاحاً في الحصول على تمويل منتظم للمكاتب الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وإذ تتبع شيلي منذ وقت طويل تقليداً يتمثل في دعم الاتساق على نطاق المنظومة، فقد أيدت، منذ عام ٢٠٠٦، إنشاء البنية الجديدة المعنية بالقضايا الجنسانية، وهي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وساهمت إسهاماً فعالاً في المفاوضات بشأنها من خلال تنظيم أنشطة جانبية داعمة هدفها تحقيق توافق الآراء الذي أثمر في نهاية المطاف قراراً بإنشاء الهيئة.

وعملت شيلي جاهدة أيضاً من أجل إحراز تقدم في مجال الوقاية من العنف الجنساني وتطبيق العقاب الاجتماعي والجنائي على مرتكبيه. وكانت من بين المقدمين الأصليين لقرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١ بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وهي في الوقت الراهن عضو في مجموعة أصدقاء هذا القرار التي تروج للأنشطة التي تضطلع بها المنظومة من أجل القضاء على هذه الآفة.

وكانت شيلي أول بلد في أمريكا اللاتينية يعتمد خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن الذي ينص على اتخاذ تدابير شاملة وجامعة من أجل حماية النساء والفتيات في النزاعات المسلحة وتشجيع مشاركتهن في عمليات بناء السلام وإعادة بناء الديمقراطية.

وشيلي مناصر لا يكل للحق في الصحة ولتحقيق المهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. فقد رعى بلدنا الحملة العالمية للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة المعنونة "مبادرة تحقيق نتائج فورية لصالح النساء والأطفال"، ونظم وشارك في استضافة المناسبة الرئاسية المتعلقة بالمهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المعنونة "الالتزام بتقدم الأمهات وحديثي الولادة والأطفال" التي عقدت في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي تلك المناسبة، أعلن عدد من الدول والوكالات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية التزامات جديدة في هذا المجال، مما شجع على انتهاز الاستراتيجية العالمية القائمة.

وفي هذا الصدد، قام بلدنا بتنظيم ورعاية مجموعة من المناسبات الجانبية خلال دورات لجنة وضع المرأة منها "التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" في عام ٢٠٠٨؛ و "مبادرة تحقيق نتائج فورية لصالح النساء والأطفال" في عام ٢٠٠٨؛ ومبادرة "على الطريق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الأمراض المزمنة وصحة المرأة" المنظمة في

عام ٢٠٠٩، بالاشتراك مع بنغلاديش وجمهورية تزايا المتحدة؛ ومبادرة "صحة المرأة والرجل في الأمريكتين" المنظمة في عام ٢٠٠٩ بالاشتراك مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وشيلي عضو مؤسس للمجلس المعني بالصحة القائمة على اعتبارات جنسانية التابع للأمم المتحدة والذي يضم الدول الأعضاء والمجتمع المدني.

وبالإضافة إلى ذلك، شيلي طرف موقع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهي تشارك مشاركة فعالة في مؤتمرات الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

وفيما يتعلق بالطفولة، تجدر الإشارة إلى تصديق شيلي على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وتأييدها لمبادئ باريس. وعلاوة على ذلك، شاركت شيلي في آذار/مارس ٢٠٠٩ في تقديم بيان يدعو مجلس حقوق الإنسان إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة المشكلة الصحية الخطيرة المتمثلة في وفيات الأمومة.

وأخيراً، تفخر حكومة شيلي بأن الرئيسة السابقة لشيلي، السيدة ميشيل باتشيليت، قد عُينت في الآونة الأخيرة أول مديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة الجديدة، للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "هيئة الأمم المتحدة للمرأة". وهذا التعيين الذي قام به الأمين العام اعتراف بمسيرتها المهنية المتميزة في الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيزها، ولا سيما بمنصبها كأول امرأة تتولى رئاسة جمهورية شيلي.

### الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

شاركت شيلي مشاركة فعالة في أنشطة مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لعام ٢٠٠١ الذي كانت خلاله أحد نواب الرئيس، وذلك بوصفها عضواً في المكتب المذكور. وقامت شيلي قبل ذلك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، باستضافة المؤتمر الإقليمي للأمريكتين تحضيراً لمؤتمر ديربان العالمي لعام ٢٠٠١.

وفي منطقتنا، اضطلعنا بدور فعال في مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التحضيري لمؤتمر ديربان الاستعراضي، الذي عقد في برازيليا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ثم أسهمنا في مؤتمر ديربان الاستعراضي المعقود في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في التوصل إلى توافق الآراء على نحو ما تجلّى في عملية التفاوض بشأن الوثيقة الختامية التي ضمناها موضوعي التمييز والعنف ضد المرأة.

ويتضح التزامنا بحقوق الإنسان أيضا في التزامنا القوي بحماية هوية شعوبنا الأصلية. وبهذا الهدف، نسعى إلى انتهاج سياسة شاملة تروم تعزيز مساهمتها في التراث المتعدد الثقافات لبلدنا ونشره والاعتراف به.

ومنذ عام ١٩٩٣، سنت شيلي قانونا للشعوب الأصلية يستند بوجه عام إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بمؤسسات الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. وينظر المجلس التشريعي أيضا في إصلاح دستوري يجسد الاعتراف الدستوري بشعوبنا الأصلية. ومنذ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، باتت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ قابلة للتنفيذ بشكل كامل في بلدنا. ووفقا لأحكامها، قدمت شيلي في ١ أيلول/سبتمبر أول تقرير عن تنفيذ الاتفاقية إلى الأجهزة ذات الصلة في منظمة العمل الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، دأبنا على تأييد النهوض بحقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الدولي وآليات الرصد ذات الصلة. فقد قمنا في عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، بالتصويت في مجلس حقوق الإنسان وبعده في الجمعية العامة تأييدا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية بزيارة شيلي مرتين في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩ وكانت لنا دائما علاقات بناءة وتعاونية معه.

### إجراءات استعراض وضع المجلس

ثمة مسألة أخرى ذات صلة في هذا الصدد تتمثل في إجراءات استعراض وضع مجلس حقوق الإنسان، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. ويتمثل موقفنا في هذا الصدد في ضرورة التنسيق بين الاستعراضين المزمع إجراؤهما في نيويورك وجنيف لمناقشة أعمال المجلس وطريقة عمله من خلال تقاسم شفاف وفعال للمعلومات.

وقد وقفنا دائما كدولة إلى جانب تعزيز المجلس، لأننا مقتنعون بأن حقوق الإنسان تتسم بأقصى درجات الأهمية والجدوى.

وشاركت شيلي مشاركة فعالة في الاجتماعات والأفرقة العاملة غير الرسمية التي أنشئت لمعالجة هذه المسألة خلال الاجتماعات الأربعة لتقارح الأفكار المتعلقة بتعزيز المجلس والمعقودة في مكسيكو (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) وباريس (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) والرباط (أيار/مايو ٢٠١٠) وسول (تموز/يوليه ٢٠١٠). وأكدنا في تلك المناسبات على أهمية تحسين أساليب عمل المجلس. وأكدنا أيضا على ضرورة أن يكون المجلس هيئة رئيسية

من هيئات منظومة الأمم المتحدة وأن تجرى عملية الاستعراض باستخدام إجراءات شفافة وشاملة وعلنية، بمشاركة المنظمات غير الحكومية، والإجراءات الخاصة للمجلس، ومنظمات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها.

### التحديات التي يتعين مواجهتها والأهداف التي يتعين تحقيقها في المجلس

نعتقد أنه، في إطار الإجراءات التي يتخذها المجلس، يمكن ويجب أن تُعزز إجراءات الإنذار المبكر بحالات الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان في دول معينة والاستجابة لها، بسبل منها عقد دورات استثنائية والقيام بزيارات ميدانية واتخاذ قرارات أقوى بشأن هذه البلدان.

ويوصفنا عضوا في المجلس، سواصل السعي من أجل إدخال تحسينات على نظام حماية حقوق الإنسان، من خلال الإسهام بتجربتنا لجعل عمل المجلس أكثر كفاءة، بحيث يكون بوسع حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان فعليا اضطلاعا منه بالمهمة المستمرة المتمثلة في جعل العالم أكثر عدلا وحرية وديمقراطية.

وفي هذا السياق، يعمل أعضاء ومراقبو مجلس حقوق الإنسان من أجل النهوض بالحوار والتعاون في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وسنحث المؤسسات الدولية، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان، الذي ربما كان يمثل أهم هيئة تتصدى لهذا الموضوع في المنظومة، على أداء وظائفها بأكثر الطرق كفاءة وفعالية، بحيث تحدث أثرا ملموسا على الصعيد العملي.

### الرسالة الأخيرة

هذه هي رسالة بلدنا الذي استعاد منذ ما يربو على ٢٠ سنة خلت مؤسساته الديمقراطية بطريقة ناضجة ودون اللجوء إلى العنف. وهي موجهة إلى المجتمع الدولي من بقعة من بقاع العالم يتصدى فيها شعب كريم متعدد الثقافات لتحديات طبيعية واقتصادية وسياسية وثقافية بالوحدة والتضامن، محترما الحقوق الأساسية لكل مواطن من مواطنيه.

ورسالة دولة شيلي هي رسالة التزام راسخ بحقوق الإنسان وبعمل المؤسسات الدولية التي تهتم بتعزيز هذه الحقوق والدفاع عنها. وينبع هذا الالتزام من تجربة شيلي الخاصة وثقتها في مستقبل عالمي أفضل.